مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
المجلد ١٧– العدد ١ – اذار ٢٠٢٠ | Volume 17– Issue 1– March 2020

اثر النفط على الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩١٨ – ١٩٤٥

أ.م.د. فواز حماد محمود
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية الانبار
Dr fawaz hamad @ gmaij. Com

DOI
10.37653/juah.2020.170805

تم الاستلام: ٢٠١٩/٩/٢٧
قبل للنشر: ٢٠١٩/١٢/٢
تم النشر: ٢٠٢٠/٣/١

الكلمات المفتاحية
النفط
الاقتصاد
العراق

الملخص:

اتسمت السياسة النفطية للحكومة العراقية بعد عام ١٩٢١ من تخبط والضبابية وعدم الوضوح، فقد سيطرت شركة النفط الاجنبية على النفط العراقي من خلال تقاسم نفط العراق بين حكومات الدول الغربية من خلال ما أولت عليه مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠..

حيث حصلت الشركة النفط التركية على نسبة تتراوح (٢٣.٧٥%) والشركة النفط الفرنسية على (٢٣.٧٥%) وشركة شل (بريطانية – هولندية) على نسبة (٢٣.٧٥%) وشركة ارامكو على نسبة (٢٣.٢٥%) وحصل كل كيان على نسبة (٥%).

وبذلك تقاسمت الدول الغربية وشركاتها النفطية التي تغير اسمها عام ١٩٢٩ الى شركة نفط العراق وبذلك فقد العراق سيطرته على واردته النفطية واصبحت موارده بيد الشركات الاجنبية. واستمرت لخدمة مصالح الدول الغربية متناسية حق الشعب العراقي الذي كان بأمس الحاجة الى الواردات النفط آنذاك في الوقت الذي لم يحصل فيه العراقيون إلا على أسعار زهيدة لا تفي اقتصاده الوطني وكبلته بقيود ثقيلة لمدد طويلة امتدت إلى ما يقل عن خمسة وسبعين عاماً

The impact of oil on the economic situation in Iraq 1918-1945

Dr. Fawaz Hamad Mahmmod
General Directorate for Anbar Education

Abstract:
The oil policy of the Iraqi government after 1921 was characterized by confusion, confusion, and lack of clarity. The foreign oil company controlled Iraqi oil through the sharing of Iraqi oil between the governments of Western countries through what was given to it by the San Remo conference in 1920.
Where the Turkish Oil Company got a percentage ranging from (23.75%), the French Oil Company (23.75%), Shell (British-Dutch), a percentage of (23.75%), and Aramco Company (23.25%), and each entity got a percentage (5%. (
Thus, the Western countries and their oil companies, whose name was changed in 1929, shared to the Iraq Petroleum Company, and thus Iraq lost control of its oil imports and its resources became in the hands of foreign companies. And it continued to serve the interests of Western countries, forgetting the right of the Iraqi people, who were in dire need of oil imports at the time when the Iraqis only received cheap prices that did not meet their national economy and their cables with heavy restrictions for long periods that extended to less than seventy-five year

Submitted: 27/09/2019
Accepted: 02/12/2019
Published: 01/03/2020

Keywords:
Oil
Economy
Iraq.

©Authors, 2020, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة :

اتسمت السياسة النفطية للحكومة العراقية بعد عام ١٩٢١ من تخبط والضبابية وعدم الوضوح، فقد سيطرت شركة النفط الاجنبية على النفط العراقي من خلال تقاسم نفط العراق بين حكومات الدول الغربية من خلال ما أولت عليه مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠..

حيث حصلت الشركة النفط التركية على نسبة تتراوح (٢٣.٧٥%) والشركة النفط الفرنسية على (٢٣.٧٥%) وشركة شل (بريطانية – هولندية) على نسبة (٢٣.٧٥%) وشركة ارامكو على نسبة (٢٣.٢٥%) وحصل كل كيان على نسبة (٥%).

وبذلك تقاسمت الدول الغربية وشركاتها النفطية التي تغير اسمها عام ١٩٢٩ الى شركة نفط العراق وبذلك فقد العراق سيطرته على واردته النفطية واصبحت موارده بيد الشركات الاجنبية. واستمرت لخدمة مصالح الدول الغربية متناسية حق الشعب العراقي الذي كان بأمس الحاجة الى الواردات النفط آنذاك في الوقت الذي لم يحصل فيه العراقيون إلا على أسعار زهيدة لا تفي اقتصاده الوطني وكبلته بقيود ثقيلة لمدد طويلة امتدت إلى ما يقل عن خمسة وسبعين عاماً.

شملت الدراسة سياسة العراق النفطية واثرها على الأوضاع الاقتصادية في العراق منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وهي مرحلة كانت زاخرة بالأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية المهمة.

بعد احتلال بريطانيا للعراق في الحرب العالمية الاولى وسيطرتها على اهم موارده الاقتصادية المتمثلة بالنفط وعدم وجود حكومة عراقية ذات سيادة كاملة فضلاً عن عدم وجود قائد عام قوي ومؤثر على السلطة السياسية لذلك يحصل العراق على ارباح ضئيلة.

اثر النفط على الاوضاع الاقتصادية في العراق

لم يحصل العراق في ظل ارتهان إرادة حكوماته لبريطانيا وعدم وجود رأي عام قوي ومؤثر وضاغط على السلطة السياسية [١] سوى على ارباح ضئيلة من توقيعه للاتفاقيات النفطية، فقبض اربع شلنات أي ما يعادل (٢٠٠) فلساً عن كل طن من النفط ، فكان من الطبيعي ان يؤثر ذلك على الارادة السياسية العراقية وعلى اقتصاده المحلي وتم تقييد حركة الاقتصاد العراقي واثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية في العراق تأثيراً كبيراً[٢]، وانعكست هذه الحالة

على مستوى المعيشة ومستوى الدخل الفردي والدخل القومي، حيث تحددت عائدات العراق، ومن ثم تحدد الانفاق في القطاع العام[٣].

نشأ عن سيطرة شركات النفط الاحتكارية على مقدرات العراق النفطية ان ركزت هذه الشركات على مصالحها ومدى ما تجنيه من أرباح من ذلك المورد الاقتصادي الحيوي لها، لذلك لم تسمح بحصول العراق على نسبة العشرين بالمئة التي أقرتها اتفاقية سان ريمو عام ١٩٢٠ لأنها كانت تريد ان تذهب أرباح النفط لمصلحتها بالدرجة الاولى، ولعل ما ذكره (ارثر بونسونبي)" A. Ponsonby" عضو حزب العمال البريطاني في عام ١٩٢٥ يفند ادعاءات الحكومة البريطانية ومزاعمها من إنها " لا تهتم إلا بمصلحة العراقيين ورفاهيتهم " عندما قال" حري بي ان اصاب بدهشة بالغة... عن الثروات التي تكتسب من البترول العراقي... وما يقال لنا كذباً من أن رخاء شعب العراق سيزيد ايضاً نتيجة لاكتشاف البترول. ان ما اعترض عليه في سياق الاحداث التي ننهض من خلالها بهذه الالتزامات
بل اعتمد على تصدير النفط الخام فقط. أو بمسألة التكرير والنقل فكانت لصالح شركات النفط الاحتكارية وكانت لمصلحة العراق يحتسب على ما انتج من النفط الخام فقط.
الجديدة ، هو عدم المصداقية والنفاق الذي يجري خلالها.." [٤]. كما نشأ عن سيطرة الشركات الأجنبية على النفط العراقي إهمال واضح للمصالح الاقتصادية العراقية في محاولة منها لإنهاء أي اثر للنفط على تطوير الأحوال الاقتصادية لأبنائه، وسعت لتوجيه القطاع النفطي العراقي وجهة تنسجم مع مصالحها فقط دون النظر الى مصالح وحاجات العراق الوطنية، فارتبط النفط ارتباطاً مباشراً بالسوق الرأسمالية العالمية، ولم تنشأ مصانع التكرير النفط داخل العراق المعد للتصدير في داخل الأرض العراقية، وكان ذلك امراً مقصوداً لكي يعزل القطاع النفطي عزلاً تاماً عن بقية النفط العراقي، ولا تستفيد الحكومة العراقية من موارده الضئيلة في مشروعاتها التنموية[٥].

أدى حصر نشاط الشركات النفطية الأجنبية في مجال استخراج النفط وتصديره كمادة خام دون معالجته وتصفيته الى حجب فرص استثمارية إضافية وفرص عمالة من الاقتصاد العراقي، وبالتالي التأثير على احتمالات زيادة الدخل القومي للبلاد، الأمر الذي افقد العراق موارد جديدة يمكن اضافتها الى ميزانيته التي عانت باستمرار من عدم الاستقرار بسبب تلاعب الشركات بالإنتاج وبتقلبات الأسعار في السوق العالمية[٦].

كانت نظرة شركة نفط العراق (IPC) لنفطنا منذ البداية هي الاحتفاظ بأكبر كمية منه في باطن الارض كاحتياط لها، دون النظر الى ما قد يسببه من اضرار كبيرة بمصلحة العراق الاقتصادية، وقلة في العوائد المالية التي تستخدم في عمليات التنمية الاقتصادية ، وكان المحرك الرئيس لذلك دوافع سياسية لا علاقة لها بالدوافع الاقتصادية السليمة[٧]، لذلك خسر العراق موارد مهمة كان بحاجة اليها، لاسيما ان اقتصاده كان هشاً ويعاني من نقص في سيولته النقدية ، فضلاً عن المصاعب المالية التي ترتبت عليه بعد تولي الحكومة العراقية مسؤولياتها الرسمية عام ١٩٢١ [٨] فقد تقرر باتفاق دولي ان يدفع العراق مبلغاً قدره سبعة ملايين ليرة تركية ذهب[٩] لبعض الدول الأوربية بحكم كونه كان جزءاً من الدولة العثمانية التي اقترضت مبالغ كبيرة من الدول والرعايا الأوربية ، وبما انه انسلخ عنها بعد الحرب العالمية الأولى، لذلك كان عليه سداد هذا المبلغ وفوائده التي بلغت مليونين ونصف مليون ليرة تركية ليصبح المبلغ الكلي ما مجموعه تسعة ملايين ونصف ليرة تركية[١٠].

لم يقتصر الأمر عند حدود تحمل العراق وزر وراثة ديون الدولة العثمانية فحسب، وانما كان عليه ان يتحمل مصاريف ونفقات المندوب السامي البريطاني في بغداد وكادره الشخصي والمواطنين البريطانيين مناصفة مع الحكومة العراقية التي كان عليها ان تستقرض من الحكومة البريطانية الأموال اللازمة لتسديد ديونها التي لم تكن تتناسب مع عائداتها السنوية[١١].

كان عدد الموظفين البريطانيين لا يتناسب مع حاجات العراق الفعلية لهم، فقد كان عددهم في عام ١٩٢٠ كان أكثر من الفي موظف بريطاني وهندي[١٢]، يتقاضون رواتب ضخمة استنزفت جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة العراقية بعد تأسيسها عام ١٩٢١ حتى وصل العجز المالي لميزانية ١٩٢١– ١٩٢٢ الى حوالي (١٠٠، ٣٢٩) ديناراً[١٣]، وتوقعت الإدارة البريطانية ، في ضوء ما كانت تعانيه الميزانية العراقية من صعوبات جدية أن العراق لا يستطيع دفع الديون المستحقة عليه لبضع سنوات قادمة لعدم وجود عائدات جديدة لديه، وان عوائد النفط لن تتوافر قبل خمس سنوات، فضلاً عن عدم وجود ضريبة دخل لديه[١٤].

وفي ذلك السياق شكلت الحكومة العراقية في عام ١٩٢٢ لجنة برئاسة وزير المالية ساسون حسقيل لدراسة الوضع المالي، وايجاد الحلول اللازمة لتلافي العجز في الميزانية في السنوات التالية والسنين الاخرى، فقدمت هذه اللجنة توصيات عديدة كان من بينها انهاء عقود

الموظفين البريطانيين والهنود بالتدريج وتقليل رواتب الموظفين العراقيين، إلا أن الحكومة العراقية وعلى الرغم من تنفيذ معظم هذه المقترحات من قبلها وتقليص مصروفاتها حتى أصبحت في ميزانية عام ١٩٢٣– ١٩٢٤ لا تساوي الا ٧٤,٢% إلا ان وضعها المالي لم يتحسن كثيراً عما كان على ما كانت عليه في ميزانية ١٩٢١– ١٩٢٢[١٥].

قيدت بريطانيا الحكومة العراقية بقيود مالية ثقيلة، فلم يكن بامكانها التخلص من الدين العثماني الذي فرض عليها، كما كان عليها ان تضع في ميزانيتها مبالغ للدفاع والشرطة[١٦]، لان التهديدات الخارجية كانت تحيط بها؛ وهي بأمس الحاجة لوضع مبالغ خاصة لأمنها الداخلي ، وبالفعل وضعت ١٤,٢% من نفقات ميزانيتها العامة لسنة ١٩٢٣– ١٩٢٤ لتسديد الدين العثماني و ١٥,٦% للشرطة وحوالي ٢٥% للدفاع، فبلغت هذه الفروع ما نسبته ٥٥،٣% من مجموع النفقات العامة ، في حين خصصت لكافة الوزارات والدوائر الاخرى حوالي ٤٤,٧% فقط[١٧].

لذا لم يستطع العراق القيام بالتنمية الاقتصادية لقطاعاته المختلفة بسبب العجز في الميزانية العامة، وعدم وجود موارد مالية كافة متأتية من النفط، فقد كانت الزراعة تمثل المصدر الأساس للحياة لهم في العهد الملكي[١٨]، فعلى سبيل المثال خصصت للزراعة والري في ميزانية سنة ١٩٢٣– ١٩٢٤ ما نسبته ٧،٧% من مجموع النفقات العامة ، إلا أن هذه النسبة سرعان ما تم انقاصها لتصبح ٥،١% في السنة التي تلتها، ثم انقصت مرة اخرى في سنة ١٩٢٥– ١٩٢٦ لتصبح ٣،١% من مجموع النفقات العامة، في حين كان من المتوقع ان تزداد نسبة تخصيصات هذا القطاع لكون العراق بلد زراعي ويجب ان تحظى الزراعة والري فيه بأهمية كبيرة ، ولم يختلف الحال كذلك بالنسبة لقطاع التعليم والصحة وغيرها من المرافق العامة التي ظلت متخلفة وتعاني من مشاكل عديدة[١٩].

استمر تدهور الاوضاع الاقتصادية في العراق حتى قيام الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٦ – ١٩٣٣) الى اثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي لارتباطه بالسوق الرأسمالية العالمية. سيما وان اقتصاده يعتمد على الزراعة بالدرجة الاولى، فكان

واستمر الحال على ما هو عليه في السنوات اللاحقة حتى قيام الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩–١٩٣٣) التي تأثر العراق بها تأثراً كبيراً نظراً لارتباط اقتصاده بالسوق الرأسمالية العالمية ، ولكون اقتصاده كان قائماً على الزراعة بالدرجة الاساس، فتلقى العراق

اولى ضربات الأزمة الاقتصادية واقساها عندما انخفض الطلب الخارجي على منتجات العراق الزراعية والحيوانية وانخفضت تبعاً لذلك أسعارها بشكل لم يسبق له مثيل في السابق[٢٠]، ووصل الحال بالحبوب العراقية ان بقيت متكدسة في الموانى لا يقدم على شرائها احد بالرغم من التنزيلات الهائلة التي اعلنها التجار، ولم يختلف الوضع بالنسبة للتمور في شيء، فقد اضطر معظم أصحاب مكابس التمور إلى اغلاق أبواب معاملهم لان كميات التمور المكدسة في ميناء البصرة كانت كبيرة ولم يقدم احد على شرائها رغم أسعارها الزهيدة[٢١].

تفاقمت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٣٠، وأثرت بشكل كبير على الميزانية العراقية بسبب تقليص وارداتها، وبالفعل وصل العجز في الميزانية لسنة ١٩٣٠و ١٩٣١ إلى أكثر من ثلاثة ملايين روبية[٢٢]، ولمعالجة ذلك الوضع المتدهور للميزانية العراقية حيث استدعت الحكومة العراقية الخبير الاقتصادي البريطاني (السرهلتن يونغ)" S.H.Yonc" الذي قدم عدة تقارير نصح فيها الحكومة العراقية بان تتبع طريقة مالية تتلخص بضرورة تقليص النفقات الى الحد الأدنى وزيادة الايرادات[٢٣].

بالمقابل حاولت الحكومة العراقية التخلص من أزمتها الاقتصادية التي جعلتها تقف على حافة الافلاس فأصدرت بعض القرارات مثل إلغاء وزارة الري والزراعة، ومنحت وزير الاشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزيرها، وظهرت
مطالبات اخرى لإلغاء وزارة المعارف ووزارة الاشغال والمواصلات وغيرها من الدعوات التي لم تكن تعالج الازمة الخانقة التي كان يعانيها العراق آنذاك[٢٤].

اتجهت أنظار الحكومة العراقية نحو موارد النفط الذي أصبح يسهم بدور بارز في الاقتصاد الوطني بعد اكتشافه في عشرينات القرن العشرين ، وارتباط الاقتصاد العراقي به ارتباطاً وثيقاً، فُعد النفط بسبب ذلك المحرك الأساس والمحدد الرئيس لمعالم الاقتصاد العراقي ، وتوقعت الحكومة العراقية في اوائل عام ١٩٣١ ان تسهم الأربعمائة ألف باون استرليني التي تعهدت شركة نفط العراق التي تغير اسمها عام ١٩٢٩ الى (IPC) بدفعها سنوياً للعراق إلى أن يتم استخراج النفط ووضع الأنابيب وتصديره للخارج ، وحينذاك سيعطي للعراق أربعة شلنات عن كل طن من النفط يصدر للخارج عبر توقيعها لاتفاقياتها النفطية وحصولها على امتيازات في نفط العراق عام ١٩٢٥ ، توقعت ان تسهم في التخفيف من الأزمة الاقتصادية التي كان العراق يمر بها، والضائقة المالية التي عاش بها العراق، إلا أن شركات النفط

العاملة في العراق اتخذت مجموعة من الإجراءات كان من شأنها تعزيز مواقعها والتخفيف من مشاكلها عن طريق الضغط على الحكومة العراقية والعراقيين بصورة عامة، فقد حاولت الشركات شطب جزء كبير من مورد العراق من نفطه بحجة عدم وجود الغطاء الذهبي للباون[٢٥]، الأمر الذي انعكس سلباً على العراق لان البريطانيين بدأوا يبيعون النفط " باسعار تزيد عن اسعار صفائح اعلى جنس من النفط الذي كان يأتي من وراء البحار والجبال" على حد تعبير إحدى الجرائد العراقية[٢٦].

كانت تلك الخطوة التي قامت بها بريطانيا لتخفيف آثار الازمة عليها، ومحاولة إلقاها على الشعوب الخاضعة لنفوذها ومنها العراق ، ففي العام ١٩٣١ الغت حكومة لندن الغطاء الذهبي للباون وأوجدت ما عرف بالكتلة الاسترلينية التي تحول الباون بموجبها الى اساس لتبادل عملات الدول التابعة لبريطانيا او المرتبطة بها، اضطرت تلك الدول الى نقل كل احتياطيها من الذهب وما لديها من العملة الصعبة الى بنك انكلترا، مما تحول الى سند مالي جديد للاقتصاد البريطاني، وترك آثاره الاقتصادية السلبية على العراق الذي ارتبط مصير اقتصادياته بوضع الباون وتقلباته[٢٧]، وانتشر بسبب ذلك تهريب الذهب الى الخارج على نطاق واسع جداً[٢٨]، لا سيما الى البلدان المجاورة، فعاد ذلك بالفائدة عليها، وبالخسارة على العراق[٢٩].

وبسبب هذا الإجراء ظلت الوحدة النقدية ، وهي الدينار العراقي يساوي باون استرليني ، فادى ذلك الى ان يصبح مصير الدينار العراقي تابعاً لمصير الليرة الاسترلينية فإذا ما خفضت هذه الليرة في بريطانيا فان العراق يجد نفسه مضطراً لتخفيض عملته ايضاً حتى وان كانت الأوضاع الاقتصادية فيه لا تستدعي مثل هذا التخفيض[٣٠]، كما ان غطاء العملة العراقية فشل في تحقيق مبدأ السيولة لان معظم موجوداته كانت مكونة من سندات طويلة الأجل[٣١]، فانعكس ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي لان الحكومة العراقية وضعت في حزيران ١٩٣١ ضمن منهاجها مشروعاً للأعمال العمرانية الكبرى تقرر تنفيذه خلال خمسة سنوات، من خلال رصد جميع الواردات التي تستلمها الحكومة من النفط التي قدرت بمبلغ قدره (٢,١٠٣,٧٥٠) ديناراً، وتضمن هذا المنهاج تنفيذ مشروع الغراف والحبانية[٣٢]، وإنشاء بعض الطرق والجسور وبعض المشاريع المتعلقة بالدفاع[٣٣].

لم يقدر لهذا المنهاج ، رغم أهميته الاقتصادية ، أن ينفذ بسبب تلاعب شركات النفط الأجنبية بكميات إنتاج النفط العراقي، فقد الغي بعد سنتين ونصف[٣٤] تقريباً صرف من خلالها مبلغ (٩٤٢,٦٦٨) ديناراً صرفت بمقدار ٤٤% لإنشاء الطرق والجسور و ٢٦% لإنشاء المدارس والمستشفيات وبعض المباني الحكومية الأخرى و ١٩% للري و ٨% للصناعة واقل من ٣% للدفاع، وتعرض عدم تنفيذه بشكله المقرر والغاؤه من قبل وزارة جميل المدفعي[٣٥] إلى انتقادات شديدة في مجلس النواب والأعيان[٣٦].

وضع جميل المدفعي بعد إلغاءه العمل بميزانية (١٩٣١– ١٩٣٥) ميزانية جديدة للسنوات (١٩٣٤– ١٩٣٨) رصدت لها ثلاثة ملايين ونصف المليون ديناراً اعتماداً على الخزينة العامة بدلاً من النفط الذي بلغت صادراته في هذا العام حوالي مليون طن سنوياً، لم يستلم العراق من مدفوعاته سوى مليون ونصف مليون ديناراً عراقياً خلافاً للمنهاج السابق الذي خصصت له موارد النفط[٣٧].

لم يمض عام على صدور المنهاج حتى صدر نظامان الغيا المنهاج السابق وحل محله منهاج آخر لمدة ثلاث سنوات، ومنح وزير المالية صلاحية صرف مبلغ قدره (١,٣٢٠,٠٠٠) دينار تصرف في كل سنة ربع مليون دينار بانتظار تحضير المنهج الثاني الذي ينفذ خلال خمس سنوات، ثم الغى النظامان ايضاً في سنة ١٩٣٦ وصدر منهاجان للمشاريع العمرانية الكبرى، ينفذ الأول خلال ثلاث سنوات، وخمنت تكاليفه بمبلغ قدره (٧٦١,١٨٠) ديناراً تؤخذ من الخزينة العامة، في حين حددت مدة المنهاج الثاني بخمس سنوات وبمبلغ تخميني قدره (٤,١٢٠,٠٠٠) ديناراً من عوائد نفقاته بمنح قطاع الري (٩٧٦,٥٠٠) ديناراً ، والجسور (٤٦٠,٠٠٠) ديناراً ومساهمة الحكومة في إنشاء مصفاة للنفط في خانقين بمبلغ قدره (٢٥٠,٠٠٠) ديناراً و(١٤٥,٠٠٠) للمشاريع الصناعية و (٢١٧,٠٠٠) ديناراً للمصرف الزراعي والصناعي والعقاري (١٣٨,٤٠٠) ديناراً للمشاريع الصحية المختلفة و (١٠٠,٠٠٠) لتحسين الريف و(٤٦,٠٠٠) ديناراً لإنشاء مستشفيات و (٣٥,٠٠٠) ديناراً لإنشاء دار إذاعة و (٣٥,٠٠٠) ديناراً لإنشاء مدارس و (٥٠,٠٠٠) ديناراً لإنشاء دور للعمال والفقراء و(١,٤٠٥,٩٠٠) ديناراً لمباني وعتاد للجيش العراقي [٣٨].

وهذا يظهر إن أسباب فشل الحكومات العراقية المختلفة في تنفيذ مناهجها وبرامجها الاقتصادية والغائها لقسم منها وإحلال مناهج بديلة عنها دون ان تكملها يعود في معظم

جوانبه الى أن تلك الحكومات كان من المستحيل عليها معرفة مقدار الفوائد التي ستحصل عليها من شركات النفط الأجنبية ، لذلك فقد كان من الصعوبة بمكان ان تضع منهاجاً يعتمد في تنفيذه على مبالغ لا تعرف مقدارها .

يعد تنازل العراق عن حقه في فرض الضرائب على الشركات النفطية واحداً من أهم ابرز التنازلات التي قام بها لأن أي ترتيب ضرائبي يمنح العراق الحق المطلق لفرض أي ضريبة يريدها سيكون مصيره الرفض من قبل هذه الشركات لأنها كانت تتعامل مع العراق من موقع قوة بسبب امتلاكها المال والدعم من الحكومات الاستعمارية اللازمين لعمليات التنقيب عن النفط واستخراجه وتسويقه في حين لا يمتلك العراق من ذلك شيئاً ، فاضطرت الحكومات العراقية للقبول بما كانت تمنحه الشركات النفطية من إيرادات لبلد كان بحاجة عاجلة للمال، وهو ما انعكس سلباً على برامجه الاقتصادية وتنميته وتطوره [٣٩].

كان إنتاج وتصدير النفط في العراق لعام ١٩٣٤ ضئيل الحجم والكمية ولا يكفي لتطوير البنى التحتية التي كان العراق في حاجة إليها في مجالات الإنشاءات والمباني والصناعات وطرق النقل، والتي كان تمويلها يجري من عائدات النفط ، لذلك فان ضآلة حجم الإنتاج وركوده اثر سلبياً على تلك القطاعات فقد حاولت الشركات النفطية جعلها مرهونة ومعتمدة اعتماداً كلياً على عائدات النفط دون ان تفسح المجال لها كي تطور نفسها بعيداً عن الاعتماد على عائدات النفط فقط والتي جعلت الاقتصاد العراق أحادي الجانب [٤٠].

كان تذبذب عائدات النفط وعدم استقرارها على ارقام معينة يمكن الاستناد إليها عندما يتم رسم ووضع الميزانية العامة للعراق سبباً رئيساً اجبر الحكومات العراقية بين الحين والآخر لإلغاء ميزانية معينة مرتين ووضع ميزانية اخرى كما هو الحال بالنسبة لميزانية عام ١٩٣٨ التي الغت ميزانية السنة التي سبقتها والبالغة (١٣,٢٩١,٥٠٠) ديناراً تسدد من عوائد النفط وأحلت محلها منهاجاً آخر لمدة خمس سنوات خصص لتنفيذه مبلغاً قدره (٨,٢٣٠,٠٠٠) ديناراً يسحب من حصة الحكومة من شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل ومن تسديد المبالغ التي سبق أن اقترضتها من الحكومة ومن موارد السكك الحديد والميناء وغيرها لتصرف على مشاريع كان مقرراً ان تنفذ في المناهج السابقة، تبين أن شركات النفط لم تلتزم بتعهداتها اتجاه العراق، اذ أن سياسة شركات النفط سياسة احتكارية تعمل لمصالحها

الذاتية ، ولا تأخذ بنظر الاعتبار حجم الضرر الذي سيصيب الاقتصاد العراقي واثر ذلك على تحسن احواله الاقتصادية[٤١]، والجدول الاتي يوضح ذلك :

جدول رقم(١) واردات ميزانية العراق لعام ١٩٣٨(بملايين الدنانير العراقية) [٤٢].

السنة	الميزانية الاعتيادية (الواردات)	حصة الميزانية من عوائد النفط		رسوم الوارد من (الكمارك)		موارد الميزانية الاخرى	
		المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
١٩٣٨	٧,٨	١,٩	%٢٥	٢,٦	٣٣	٢,٣	%٤٢

يظهر من الجدول إن واردات ميزانية العراق كانت حوالي أكثر من سبعة ملايين بقليل منها مليون وتسعمائة الف دينار من عوائد النفط تمثل ٢٥% من مجموع إيرادات الميزانية، ويعني ذلك تركيز الاعتماد المالي كان يستند على ما يرد للحكومة من واردات النفط بالدرجة الأساس. وازداد اعتماد العراق في سنة ١٩٣٩ على عوائده النفطية بعد ان تم منح شركة نفط البصرة امتيازاً نفطياً في هذه المدينة، لتقدم هذه الشركة ومعها شركة نفط العراق ونفط الموصل قرضاً بمبلغ ثلاثة ملايين ديناراً للحكومة العراقية لترفع بذلك الأخيرة منهاجها السابق الذي أقرته في عام ١٩٣٨، ولتحل محله في سنة ١٩٣٩ منهاجاً لمدة أربع سنوات خمنت تكاليفه بمبلغ قدره (١١,١٣٥,٠٠٠) ديناراً تسدد من هذا القرض ومن عوائد النفط التي تقدمها الشركات النفطية الثلاثة والمبالغ الأخرى الي كانت تحصل عليها ومن ديون البلديات وقيمة الاراضي التي تبيعها الحكومة ، مما يعكس لنا بوضوح حجم اعتماد العراق على وارداته النفطية في تنفيذ مشاريع عامة لم يقدر لها ان تنجز في المناهج السابقة بسبب سوء التقدير والتخطيط وعدم إيفاء الواردات بمستلزمات انجازها [٤٣].

ويسلط الجدول الاتي الضوء على عائدات النفط الخام التي دفعتها الشركات النفطية الى الحكومة العراقية ومجموع النفط الخام المصدر من العراق من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٣٨[٤٤]:

جدول رقم(٢) عائدات النفط الخام التي دفعتها شركات النفط الى الحكومة العراقية ومجموع النفط المصدر من عام ١٩٢٧ – ١٩٣٨

السنة	المدفوعات بالدينار بمعدل (٥٤٤,٦٩١) دينار سنوياً	النفط الخام المصدر بالاطنان
١٩٣١.	٤٠٠,٠٠٠	٠٠٠,٠٠٠
١٩٣٢.	٥٧٨,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
١٩٣٣.	٧٤١,٨٧٧	١٢٣,٠٠٠
١٩٣٤.	٧٩٦,٦٣٧	١,٠٣٢,٠٠٠
١٩٣٥.	٩٠٩,٤٥١	٣,٥٥٧,٩٨١
١٩٣٦.	١,١٥٤,٥٨٩	٩,٨٩٤,٤٤٧
١٩٣٧.	١,٢٤٩,٧٩١	٤,١١٢,٨٩٧
١٩٣٨.	١,٨٩٣,٧٣٣	٤,١٣٨,٢١٦

أدى قيام الحرب العالمية الثانية إلى إلغاء هذه المناهج الاقتصادية التي لم تنفذ ليدخل العراق مرحلة جديدة تميزت بسعي الشركات العاملة فيه على إبقاء إنتاجه عند كميات منخفضة جداً لكي لا يستفيد من موارده النفطية في تنفيذ مشاريعه المختلفة، ويوضح الجدول الاتي عائدات النفط الخام التي دفعتها الشركات الأجنبية للعراق خلال الحرب العالمية الثانية :

جدول رقم (٣) كميات النفط الخام المصدر بالأطنان وعائدات النفط التي دفعتها الشركات النفطية للعراق خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩– ١٩٤٥[٤٥]:

السنة	المصدر بالأطنان	المدفوعات بالدينار
١٩٣٩.	٣,٧٨٧,٥٢٥	٢,٢٢,٢١١
١٩٤٠.	٢,٣٢٤,٨٧٨	١,٧٧٩,٧٤٠
١٩٤١.	١,٣٦٢,٠٥٩	١,٦٢٦,٥٤٠
١٩٤٢.	٢,٢٦٧,٤٠٧	١,٦٥٣,٠٢٥
١٩٤٣.	٣,٣٢٠,٩٢٩	٢,٠٥١,٥٢٥
١٩٤٤.	٣,٨٩٧,٦٥٧	٢,٤٤٤,٤٠٥
١٩٤٥.	٤,٣١٥,٣٣٢	٢,٦٠٤,٨٠٠

وبذلك يتضح لنا مدى خسارة العراق من موارده النفطية لحساب الشركات الاجنبية التي كانت تستثمر نفطه.

النتائج

لم تستطع الشركات النفطية الاحتكارية التي استغلت النفط العراقي، ولا الحكومات العراقية المتعاقبة خلال مدة البحث من ان تحقق تنمية اقتصادية أو تغيير جدي في الأوضاع المعاشية للعراقيين، فظل الاقتصاد الوطني يعاني من مشاكل عديدة ومعوقات لا حصر لها بسبب عدم توفر الدراسات الاقتصادية الشمولية وسوء السياسة التي اتبعها المسؤولون العراقيون وافتقاد العراق للتخطيط الاقتصادي السليم واعتماد الميزانية العامة على مورد أحادي واحد هو النفط ، وعدم السعي لتنويع مصادر دخله القومي، وما إلى ذلك من جوانب لم يراعيها أصحاب القرار السياسي في العراق .

وطوال السنوات ما بين الحربين حاولت الشركات النفطية الأجنبية التلاعب بكميات النفط التي كانت تنتجها من حقول النفط العراقية لكي لا يستقر الاقتصاد العراقي، ولا يستند على قاعدة متينة لكي تبقى هذه الشركات مهيمنة على اقتصاده ، وتتحكم بمقدراته، ويظل خاضعاً لمشيئتها ومصالحها التي لم تكن تقف عند حد معين.

الاحالات

(١) حميد فجر ذياب الدليمي، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩، ص ٢١.

(٢) نوري عبدالحميد خليل، التنافس البريطاني – الامريكي حول نفط البصرة ، " النفط والتنمية " (مجلة)، العدد (٢) بغداد ، نيسان ١٩٨٠، ص ٦١.

(٣) خليل عبدالله محمد ، النفط بين السياسة والاقتصاد ، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٣٢.

(٤) C.Wright Mills, The Causes of world war II, New York , 1958, pp.66-67.)

(٥) G. Leenczowski, Oi. And State in the Middle East, New York, 1960 , pp. 69-71.)

(٦) تجربة الاستثمار المباشر للنفط في العراق، من منشورات شركة النفط الوطنية العراقية، بغداد، ١٩٧٢، ص٢٣.

([٧]) شركة النفط الوطنية العراقية، النفط في العراق من الاستثمار الوطني المباشر حتى التأميم ١٩٢٧-١٩٧٢، بغداد، ١٩٧٣، ص٩.

([٨]) همام المراني، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الأجنبية ، بغداد، د.ت، ص ٩٣.

([٩]) كانت الليرة التركية تعادل (٧,٢١٦) غراماً من الذهب، وكان استخدامها يقتصر على المعاملات النقدية الكبيرة. عبدالرزاق خلف الزيدي، النقد الوطني في العراق وتطورات اصداره في عهد الانتداب بحث في كتاب " المفصل في تاريخ العراق المعاصر"، " مجموعة مؤلفين" ص ٦٦٩.

([١٠]) همام المراني ، المصدر السابق، ص ٩٥

([١١]) Foreign Office, 371/8137, E. 2263, No. 2205, From: G. Barsto, To: F.O., 20/4/1921, p.91.

([١٢]) محمد عزيز ، النظام السياسي في العراق ، بغداد ١٩٥٤، ص ٦٣- ٦٤.

([١٣]) قدر هذا المبلغ بالدينار العراقي الذي أرسلت وزارة المالية لائحته القانونية إلى مجلس الوزراء في الأول من نيسان ١٩٢٨. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/١٣٦٢، كتاب من وزارة المالية الى ديوان البلاط الملكي رقم ١٥٦١ في ٤/ نيسان/١٩٢٨، الوثيقة رقم ٤-٥ ، ص ١٦-١٧.

([١٤]) F.O., 371/8137, E. 2263, No. 2205, From : G. Barsto, To: F.O., 20/4/1921, pp.92-93.

([١٥]) تم تقليص عدد الموظفين الأجانب سواء كانوا بريطانيين او هنود من اكثر من الف موظف الى الف وثمنمائة موظفاً في عام ١٩٢٣.

F.O., 371/9211, E.3287, No. 2324, From: p. Cox , To: L. F.O., 22/10/1923, p. 189.

([١٦]) تكونت مؤسسة الشرطة بعد مرور أيام على احتلال البريطانيين لمدينة البصرة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٤، وعينت سلطات الاحتلال البريطاني المقدم كركسون (Gregson) مسؤولاً عنها، وهو من منتسبي الشرطة الهندية، وعاونه في عمله عدد من الضباط البريطانيين الذين استقدمتهم قوات الاحتلال من الهند أو عدن للأغراض الادارية. د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الملف رقم ٢٤٤/٥٠٢، موضوعها : تنظيم الشرطة ، تاريخها ك ١٩١٥/٨/١٣- ١٩١٥/١/٢٩، الوثيقة رقم ١،/ ص ١٢؛ ارنولد تالبوت ويلسون ، بلاد النهرين بين ولائين، ترجمة : فؤاد جميل، ج١، بغداد، ١٩٦٩، ص ٤٢.

([١٧]) د.ك.و، ملفات وزارة المالية ، الملف رقم ٢٢/٣٧، موضوعها : الميزانية العامة لسنة ١٩٢٣- ١٩٢٤، تاريخها : ١٩٢٣/١٢/٣١ – ١٩٢٤/١٢/٣١ ، الوثيقة رقم ٨٧ ، ص ١٠١.

([١٨]) جواد هاشم وآخرون ، قطاع التجارة الخارجية ، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي، بيروت ، ١٩٧٣، ص ٥.

([١٩]) سعدون الراضي ، الموازنات العامة في العراق ١٩٢١– ١٩٥٨، بغداد ، ١٩٥٩، ص ٨٣– ٨٤.

([٢٠]) "العراق" (جريدة) ، بغداد ، العدد (٣٤٩٥) ،٢٤ / كانون الاول/١٩٣٠.

([٢١]) " العالم العربي" (جريدة)، بغداد، العدد (٢١٩٢)، ٢٣/ أيلول/ ١٩٣٠.

([٢٢]) كانت الروبية التي هي بالأساس عملة هندية تعادل ٧٥ فلساً، وحسب التسعيرة الرسمية كان كل (١٠٠) روبية تعادل (٧٤٤٨) باوناً استرلينياً . سعيد عبود السامرائي ، العملات الاجنبية ومقاديرها في العراق ، بغداد ، د.ت، ٩٣.

([٢٣]) " العالم العربي"، العدد (٣٢٢٥) ، ٣٠/آذار/ ١٩٣٠.

([٢٤]) محاضر مجلس النواب، محضر الجلسة الاعتيادية لسنة ١٩٣٠ ، بغداد ، ١٩٣١، ص ٢٥٥.

([٢٥]) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٠٢.

([٢٦]) " العالم العربي" ، العدد (٢٦٤٧) ، ٦/كانون الاول/ ١٩٣١.

([٢٧]) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص ١٠١؛ ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨ ، ترجمة : مالك النبراسي ، لندن، ٢٠٠٣، ص ٦٧.

([٢٨]) " العراق"، العدد (٣٥٠٥)، ٣/كانون الثاني/١٩٣١.

([٢٩]) عبدالرزاق خلف الزيدي، المصدر السابق، ص ٦٧٤.

([٣٠]) انعكس هبوط الباون البريطاني على الدينار العراقي سلباً نظراً لارتباط العملة العراقية بالعملة البريطانية . ملفات وزارة الداخلية العراقية ، ملفات سنة ١٩٤٠، الملف رقم (٣٦١٥) ، تقرير خاص وسري للغاية من مديرية التحقيقات الجنائية الى وزارة الداخلية في ٢٩/آب/١٩٤٠، الوثيقة رقم ١١.

([٣١]) عبدالمحسن زلزلة، النظام النقدي العراقي بين عهدين ، " التجارة (مجلة)، ج٢، السنة (٢٣) ، بغداد، حزيران ١٩٦٠، ص ٢٢.

([٣٢]) يقع نهر الغراف في المنطقة الجنوبية من العراق ويبلغ طوله (٢٣٠) كم وهو المجرى القديم لنهر دجلة، اما الحبانية فهي منخفض طبيعي يقع على الجهة اليمنى لنهر الفرات بالقرب من الرمادي، يحيى كاظم المعموري ، تطور الري في العراق واثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣– ١٩٩٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية /ابن رشد ، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٦٨–٩٧.

([٣٣]) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣، صيدا، ١٩٦٦، ص ٢١٠.

([٣٤]) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣١١/٤٣٠، مقررات مجلس النواب في ١ نيسان ١٩٣٤ ، الوثيقة رقم ٧٦–٨٠، ص ٦٠–٦٤.

([٣٥]) ولد في الموصل عام ١٨٩٠، واتم دراسته في الاعدادية العسكرية ببغداد، ثم دخل مدرسة الهندسة العسكرية في استنبول فتخرج منها ضابطاً في سلاح المدفعية عام ١٩١١. عين متصرفاً في العمارة والديوانية وديالى، واستوزر عدة مرات، الف سبع وزارة في المدة من ١٩٣٣. انتخب ثلاث مرات لرئاسة المجلس النيابي ، كما شغل عضوية مجلس الاعيان . توفي عام ١٩٥٨، حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية.

الاحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٥٣٢- ٥٣٣.

([٣٦]) محاضر مجلس النواب ، محضر الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، بغداد، ١٩٣٤، ص ٥٦١؛ محاضر مجلس الاعيان ، محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، بغداد، ١٩٣٥، ص ٦٦.

([٣٧]) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر. العهد الملكي، ترجمة : مصطفى نعمان احمد ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص ٥٦-٥٧.

([٣٨]) مجيد عزت ، إيرادات الحكومة العراقية من النفط ، بغداد، ١٩٦٠، ص ٥٢-٥٣.

([٣٩]) أديث وأي ، أيف ، بينروز ، العراق ، دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة : عبدالمجيد حسيب القيسي، ج١، بيروت ، ١٩٨٩، ص ١٤٧.

([٤٠]) ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، بيروت ، ١٩٩٧، ص ٩٨.

([٤١]) مجيد عزت ، المصدر السابق ، ص ٥٥-٥٦.

([٤٢]) نقلاً عن : إبراهيم علاوي، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

([٤٣]) سعيد عبود السامرائي، التخطيط في العراق ١٩٣٣- ١٩٥٨ ، بغداد ، د.ت، ص ٨٧؛ كاظم حبيب ، التطور الصناعي في العراق، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق، مجلة " الجامعة المستنصرية"، العدد (٢)، السنة (٢)، بغداد، ١٩٧١، ص ٥٧٥.

([٤٤]) نقلا عن : طارق شكر محمود ، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٦٢.

([٤٥]) نقلاً عن : حكمت سامي سليمان ، نفط العراق، دراسة اقتصادية سياسية ، بغداد ، ١٩٧٩، ص ١٥٥.

English Reference

• Ibrahim Allawi, Iraqi Oil and National Liberation, Beirut, 1997.
• Edith Way, Eve, Penrose, Iraq, a study of its external relations and internal developments 1915-1975, translated by: Abd al-Majid Haseeb al-Qaisi, part 1, Beirut, 1989.
• Arnold Talbot Wilson, Mesopotamia between two loyalties, translated by: Fouad Jamil, Part 1, Baghdad, 1969
• The experience of direct investment in oil in Iraq, from the publications of the Iraqi National Oil Company, Baghdad, 1972.
• Jawad Hashem and others, the foreign trade sector, glimpses into the development of the Iraqi economy, Beirut, 1973.
• Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Parties. Political, national and religious parties, associations, movements and personalities in Iraq, Beirut, 2007.
• Hikmat Sami Suleiman, Iraq's Oil, a political economic study, Baghdad, 1979
• Hamid Fajr Diab Al-Dulaimi, Economic Developments in Iraq 1963-1968, an unpublished doctoral thesis, College of Education - Al-Mustansiriya University, 1999,

Khalil Abdullah Muhammad, Oil between Politics and Economics, Baghdad, 1980.
• Saadoun Al-Radi, General Budgets in Iraq 1921-1958, Baghdad, 1959
• Saeed Abboud Al-Samarrai, Foreign Currency and Its Values in Iraq, Baghdad.
• The Iraqi National Oil Company, Oil in Iraq from Direct National Investment to Nationalization 1927-1972, Baghdad, 1973.
• Tariq Shukr Mahmoud, The Economics of the Oil Exporting Countries (OPEC), Baghdad, 1979
• Abdul Razzaq Al-Hassani, History of the Iraqi Ministries, Part 3, Sidon, 1966, p. 210.
• Phoebe Marr, Contemporary History of Iraq. The Royal Covenant, translated by: Mustafa Noman Ahmed, Baghdad, 2006.
• Kazem Habib, Industrial Development in Iraq, A Study of the Trends and Problems of Industrial Development in Iraq, Journal of "Al-Mustansiriya University", Issue (2), Sunna (2), Baghdad, 1971,
• Kamal Mazhar Ahmed, Pages from the Contemporary History of Iraq,
• Marion Farouk Sluglett and Peter Sluglett, From the Revolution to Dictatorship in Iraq since 1958, translated by Malik al-Nabrasy, London, 2003.
• Majeed Ezzat, The Iraqi Government's Oil Revenues, Baghdad, 1960,
• Muhammad Aziz, The Political System in Iraq, Baghdad 1954.
• Nuri Abdel Hamid Khalil, British-American Rivalry over Basra Oil, "Oil and Development" (magazine), Issue (2), Baghdad, April 1980.
• Hammam Al-Marani, The Iraqi Economy Under Foreign Domination, Baghdad,
Yahya Kazem Al-Mamouri, The development of irrigation in Iraq and its economic and social effects 1933-1995, unpublished doctoral thesis, College of Education / Ibn Rushd, University of Baghdad, 1999.